

قرار محكمة النقض

رقم 69

الصادر بتاريخ 23 يناير 2023

في الملف الاجتماعي رقم 2022/1/5/2491

طعن بالنقض - شرط الصفة.

بمقتضى الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية، يجب أن تتوفر في مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي. أن مقال النقض قدم من قبل شخص ليس طرفا في القرار الطعون فيه، مما يجعل الطعن مقدا من غير ذي صفة ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلب.

عدم قبول الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 2022/07/05 من طرف الطالبة المذكورة أعلاه بواسطة نائبها، والرامي إلى نقض القرار رقم 235 الصادر بتاريخ 2022/05/17 في الملف عدد 2022/1501/314 عن محكمة الاستئناف بطنجة.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2023/01/03.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2023/01/23.

وبناء على المناذاة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشارة المقررة السيدة أمال بوعياذ.

وبناء على مستنتجات المحامي العام السيد عبد العزيز أوبايك.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث إن مقتضيات الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية نصت على أنه يجب أن تتوفر في

مقال الطعن بالنقض تحت طائلة عدم القبول بيان أسماء الأطراف العائلية والشخصية وموطنهم الحقيقي.

وحيث إن مقال النقض قدم من قبل شركة "ر"، في حين أن القرار موضوع الطعن صادر في مواجهة شركة "ر.م.ل.أ"، مما يجعل الطعن مقديما من غير ذي صفة ويتعين معه التصريح بعدم قبول الطلأ.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بعدم قبول الطلأ وبتحميل الطالبة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة رئيسة الغرفة مليكة بتزاهير والمستشارين السادة: أمال بوعياذ مقررة والعربي عجابي وأم كلثوم قربال وعتيقة بجاوي أعضاء، وبحضور المحامي العام السيد عبد العزيز أوبايك وكاتب الضبط السيد خالد لحياني.



المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض